

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده



مقدمة

في ظل العناية المولوية السامية التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده لفئة الشباب، وما يواكبها من دعم متواصل للأفكار المبتكرة وتشجيع المشاريع الصغرى، تشهد المملكة المغربية دينامية تنموية متجددة تقوم على تمكين الشباب من الانخراط الفعلي في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد جعلت التوجيهات الملكية السامية من دعم المبادرات الذاتية وتشجيع روح المقاوله ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي مندمج، يفتح آفاقاً واعداً أمام الشباب المغربي ويعزز من قدراتهم على الإبداع والابتكار.

وفي هذا الإطار، يأتي هذا المشروع كترجمة عملية لهذه الرؤية الملكية المتبصرة، حيث يسعى إلى خلق نشاط منظم وآمن يساهم في تنشيط السياحة المحلية، وتوفير فرص الشغل، ودعم الاقتصاد الاجتماعي، في انسجام تام مع التوجهات الوطنية الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

تعزير البعد الاستراتيجي للمشروع

في إطار التحولات العميقة التي يشهدها تدير الشأن الترابي بالمملكة، أكد المنسق الجهوي لمركز إشعاع للدراسات الاستراتيجية والأمنية وتحليل الأزمات، الطالب بويا ماء العينين، أن الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة يشكل تحولاً نوعياً في العمل العمومي، قائماً على حكمة متجددة ومقاربة مبتكرة.

ويندرج هذا المشروع في صلب هذه الدينامية الوطنية، التي انبثقت عن التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والرامية إلى تعزير التكامل بين الجهات، وتفعيل اختصاصاتها الذاتية والمشاركة، في إطار جهوية متقدمة قوية ومنتجة.

كما يتماشى هذا المشروع مع الإصلاحات القانونية والمؤسسية الجديدة، خاصة تلك المتعلقة بتطوير نموذج الجهوية، والتي تهدف إلى تقليص الفوارق المجالية وتعزير العدالة الترابية، من خلال خلق فرص الشغل، وتحسين جودة الخدمات، خاصة في مجالي الصحة والتعليم.

وبذلك، فإن مشروع تنظيم كراء الدراجات المائية لا يقتصر على كونه نشاطاً ترفيهياً، بل يشكل جزءاً من رؤية تنمية شاملة، تسعى إلى:

- دعم الاقتصاد المحلي
 - خلق فرص عمل للشباب
 - تعزيز جاذبية الشواطئ المغربية
 - ترسيخ مبادئ الحكامة والتدبير المسؤول
- ثانياً: التزامنا بالتدبير الاحترافي للمشروع

نؤكد من خلال هذا المشروع جاهزيتنا الكاملة لتدبير نشاط كراء الدراجات المائية وفق أعلى معايير الاحترافية والتنظيم، وذلك انسجاماً مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وقد تم إعداد هذا المشروع بناءً على تصور ميداني دقيق، كما يتضح من مختلف محاوره التنظيمية والتقنية، والتي تشمل:

- احترام صارم لشروط السلامة البحرية
- (كما هو مفصل في صفحات 6 و 7 من المشروع)
- اعتماد نظام إداري حديث (البطاقة المعلوماتية + التقييم)
- التنسيق مع الوقاية المدنية
- توفير مراقبة مستمرة عبر قارب الكاياك
- الالتزام التام بتعليمات السلطات المحلية

كما نؤكد استعدادنا الكامل:

- للتعاون مع جميع الجهات المختصة
- لاحترام جميع القوانين والتنظيمات الجاري بها العمل
- لتطوير المشروع وفق التوجيهات الرسمية

✓ ثالثاً: أولوية أصحاب المشروع

وفي حالة ما ارتأت الجهات المختصة اعتماد هذا المشروع وتنظيم هذا النشاط في إطار قانوني عبر إحداث شركة أو منح رخص استغلال، فإننا نؤكد أننا كمبادرين بهذا المشروع وأصحاب هذا التصور التنظيمي، نعتبر أنفسنا من أولى الجهات المؤهلة للاستفادة من تنزيهه على أرض الواقع.

وذلك بالنظر إلى:

• الجهد المبذول في إعداد هذا التصور

• المعرفة الميدانية بطبيعة النشاط

• الاستعداد الكامل لتنفيذه وفق الضوابط القانونية

كما نؤكد أن هدفنا الأساسي هو المساهمة في إنجاح هذا المشروع تحت إشراف السلطات المختصة، وفي إطار احترام تام للقانون وخدمة للمصلحة العامة.

كما نرجو منكم التفضل بالاطلاع على الملف المرفق بعناية، لما يتضمنه من تصور متكامل ودقيق لمختلف الجوانب التنظيمية والتقنية للمشروع، مع التأكيد على استعدادنا الكامل للتفاعل مع ملاحظاتكم وتوجيهاتكم.

وفي الختام، نتقدم إليكم بخالص عبارات الشكر والتقدير على جهوداتكم المتواصلة في تأطير وتنظيم هذا النوع من المبادرات، وعلى دعمكم المتواصل لفائدة الشباب حاملي المشاريع، سائلين الله أن يوفقكم في مهامكم لخدمة الصالح العام.

نحو تنظيم احترافي لنشاط الدراجات المائية ومحاربة العشوائية داخل الشواطئ

إن اعتماد هذه الإجراءات التنظيمية المقترحة لا يهدف فقط إلى وضع مجموعة من القواعد التقنية لمزاولة نشاط كراء الدراجات المائية، بل يندرج ضمن رؤية أوسع ترمي إلى محاربة العشوائية التي قد يعرفها هذا النوع من الأنشطة داخل بعض الشواطئ، والعمل على إرساء نموذج مهني منظم يعتمد على احترام شروط السلامة وجودة الخدمات المقدمة للمصطافين.

ويهدف هذا التنظيم المقترح إلى تشجيع أصحاب المشاريع الجادين الذين يتوفرون على الإمكانيات والشروط الضرورية لمزاولة هذا النشاط في إطار مسؤول ومنظم، بما يضمن تقديم خدمات ترفيهية بمستوى يرقى إلى تطلعات الزوار والمصطافين، ويعكس صورة إيجابية عن الشواطئ التابعة لعمالة المضيق-الفيندق.

كما يسعى هذا التصور إلى إرساء ثقافة جديدة في تدبير هذا النشاط تقوم على الاحترافية واحترام القوانين والتنظيمات، من خلال اعتماد وسائل واضحة للمراقبة، وتعزيز شروط السلامة داخل المجال البحري، وتنظيم العلاقة بين مستعملي الدراجات المائية والمصطافين، بما يساهم في توفير فضاء شاطئي آمن ومنظم وجذاب.

ومن جهة أخرى، فإن اعتماد مثل هذا التنظيم يمكن أن يشكل خطوة رائدة على مستوى عمالة المضيق-الفيندق، ويمنحها فرصة أن تكون سباقة في إرساء نموذج احترافي لتنظيم هذا النشاط داخل الشواطئ، بما يعكس حرص السلطات المحلية على حماية سلامة المصطافين والاهتمام بمصالح أبناء المنطقة، والعمل على تطوير الأنشطة السياحية والترفيهية بطريقة منظمة ومستدامة.

وإذا ما تم اعتماد هذا المقترح، فقد يشكل تجربة ناجحة يمكن أن ترى النور انطلاقاً من عمالة المضيق-الفيندق، وربما يصبح نموذجاً يحتذى به في تنظيم هذا النوع من الأنشطة البحرية داخل شواطئ المملكة، بما يعزز صورة المنطقة كوجهة سياحية تحترم معايير السلامة والتنظيم والجودة.

❖ الأثر المتوقع للمشروع

يهدف هذا المقترح التنظيمي إلى المساهمة في تحسين مستوى تنظيم الأنشطة الترفيهية البحرية داخل الشواطئ التابعة لعمالة المضيق-الفيندق، بما يضمن توفير فضاء آمن ومنظم للمصطافين والزوار.

كما أن اعتماد هذا التنظيم سيساهم في:

- تعزيز سلامة المصطافين داخل المجال البحري
- تنظيم نشاط الدراجات المائية ومحاربة الممارسات العشوائية
- تحسين جودة الخدمات الترفيهية المقدمة للزوار
- دعم جاذبية الشواطئ كوجهة سياحية منظمة وآمنة

ومن جهة أخرى، يمكن لهذا التنظيم أن يساهم في خلق فرص عمل موسمية لفائدة شباب المنطقة، وتشجيع الأنشطة السياحية المرتبطة بالشاطئ، مما يعزز الحركة الاقتصادية المحلية خلال الموسم الصيفي.

كما أن اعتماد نموذج تنظيمي واضح لهذا النشاط يمكن أن يعكس صورة إيجابية عن عمالة المضيق-الفيندق كمنطقة تهتم بتنظيم فضاءاتها السياحية وتعزيز شروط السلامة وجودة الخدمات المقدمة للمصطافين

❖ المذكرة التفسيرية للمشروع

❖ يأتي هذا المشروع في إطار السعي إلى تنظيم نشاط كراء الدراجات المائية داخل الشواطئ بطريقة مسؤولة وآمنة، وذلك من خلال وضع مجموعة من الضوابط والتنظيمات التي تهدف إلى ضمان سلامة المصطافين وتنظيم استغلال الفضاء البحري القريب من الشاطئ. ويهدف هذا التصور التنظيمي إلى الحد من الفوضى التي قد تنتج عن ممارسة هذا النشاط بشكل غير منظم، وذلك عبر تحديد شروط واضحة للاستغلال، وتوفير وسائل السلامة الضرورية، واعتماد نظام دقيق لتعريف الدراجات المائية من خلال الترقيم والبطاقة المعلوماتية وشهادة التأمين.

❖ كما يهدف المشروع إلى تعزيز التعاون بين أصحاب الرخص والجهات المختصة المكلفة بتدبير الشواطئ وسلامة المصطافين، مثل السلطات المحلية والوقاية المدنية والمنقذين البحريين، وذلك لضمان سرعة التدخل في الحالات الطارئة وتوفير مراقبة أفضل للنشاط داخل المجال البحري.

• ومن جهة أخرى، يسعى هذا التنظيم إلى الحفاظ على النظام العام للشاطئ وتفادي الاكتظاظ داخل المجال البحري، مع الحرص على احترام البيئة البحرية والمحافظة على نظافة الشاطئ، بما يساهم في تحسين جودة الخدمات الترفيهية المقدمة للمصطافين وتنشيط السياحة الشاطئية بشكل منظم ومستدام.

• وبذلك يشكل هذا المشروع تصورًا عمليًا يهدف إلى تحقيق التوازن بين تنمية الأنشطة الترفيهية البحرية وبين ضمان شروط السلامة والتنظيم واحترام القوانين المعمول بها داخل الشواطئ.

• وإذا تمت الموافقة على هذا المقترح التنظيمي، فإنه يمكن أن يشكل تجربة تنظيمية رائدة على مستوى الشواطئ، وقد يعتبر سابقة إيجابية في مجال تنظيم أنشطة الدراجات المائية داخل الشاطئ. كما يمكن أن يساهم هذا المشروع في تقديم نموذج عملي يمكن الاستفادة منه مستقبلاً في تدبير وتنظيم هذا النوع من الأنشطة الترفيهية البحرية، بما يعزز الرؤية المستقبلية لتطوير تدبير الشواطئ وفق مقاربة تقوم على السلامة والتنظيم والاستدامة.

• وبذلك لا يقتصر هذا المشروع على كونه مجرد نشاط ترفيهي، بل يشكل تصورًا تنظيميًا يهدف إلى إرساء نموذج حديث في تدبير الأنشطة البحرية داخل الشواطئ، بما يفتح آفاقًا مستقبلية لتطوير هذا القطاع في إطار يحترم القوانين ويضمن سلامة المصطافين ويحافظ على جمالية الفضاء البحري.

مقترح تنظيمي لتأطير نشاط كراء الدراجات المائية بالشواطئ نحو تدير آمن ومنظم للأنشطة الترفيهية البحرية

1. تقديم عام للمقترح:

❖ يهدف هذا المقترح إلى تنظيم نشاط كراء الدراجات المائية داخل الشاطئ في إطار نشاط ترفيهي بحري آمن ومنظم يحترم شروط السلامة ويحافظ على البيئة البحرية.

- يساهم المقترح في:
 - ✓ تنشيط السياحة الشاطئية
 - ✓ توفير نشاط ترفيهي آمن للمصطافين
 - ✓ خلق فرص عمل موسمية للشباب
 - ✓ تنظيم الأنشطة البحرية داخل الشاطئ
 - ✓ تعزيز ثقافة السلامة البحرية

2. وصف النشاط:

- ❖ يقوم المقترح على توفير دراجات مائية تعمل بالدواسات يتم كراؤها للمصطافين لمدة محددة داخل منطقة بحرية قريبة من الشاطئ.
- ❖ وسيتم تشغيل الدراجات داخل منطقة محددة للنشاط البحري لضمان سلامة المصطافين وتنظيم حركة الدراجات المائية.

3. تحديد موقع النشاط:

- ❖ يتم مزاوله نشاط كراء الدراجات المائية في:
 - اسم الشاطئ:
 - كما يتم تحديد نقطة انطلاق الدراجات المائية بتنسيق مع الجهات المختصة لضمان سلامة المصطافين وتنظيم الحركة داخل المجال البحري.
 - تنظيم المجال البحري للنشاط

في إطار ضمان سلامة المصطافين وتنظيم حركة الدراجات المائية داخل الشاطئ، يقترح هذا المشروع اعتماد تنظيم واضح للمجال البحري، يقوم على تحديد منطقة مخصصة لانطلاق وعودة الدراجات المائية، إضافة إلى تحديد مجال بحري خاص بتحريكها بعيداً عن منطقة السباحة. ويهدف هذا التنظيم إلى تفادي اختلاط الدراجات المائية مع المصطافين داخل المياه، وضمان ممارسة هذا النشاط الترفيهي في ظروف آمنة ومنظمة.

4. الوثائق المطلوبة للحصول على الرخصة:

❖ يجب أن يتضمن الملف الوثائق التالية:

- الوثائق الإدارية
- طلب خطي للحصول على رخصة
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية
- صورتان شمسيتان
- رقم الهاتف والعنوان
- البطاقة المعلوماتية لكل دراجة مائة.

❖ وثائق الموارد البشرية

- يجب على صاحب الطلب أن يكون معه مساعد.
- ✓ هذا المساعد يجب أن يكون حاصلاً على شهادة الإنقاذ البحري للسنة الجارية.

5. المعاينة الميدانية:

✓ بعد تقديم الملف تقوم لجنة مختصة بزيارة ميدانية لمكان النشاط من أجل التأكد من توفر الشروط اللازمة لمزاولة النشاط.

❖ تشمل هذه المعاينة:

- ✓ التحقق من حالة الدراجات المائية.
- ✓ التحقق من توفر البطاقة المعلوماتية لكل دراجة مائة.
- ✓ تحقق من توفر شهادة التأمين.
- ✓ التحقق من توفر معدات السلامة.
- ✓ التحقق من ثبات المقاعد والدواسات وجميع الأجزاء الأساسية للدراجة المائية.
- ✓ التأكد من عدم وجود أجزاء حادة أو أماكن خطيرة قد تسبب إصابات للمصطافين.
- ✓ التحقق من موقع الكشك التنظيمي
- وفي حالة استيفاء جميع الشروط يمكن للجنة المختصة إعطاء الموافقة على الرخصة.

6. عدد الدراجات المائية المسموح بها:

❖ يسمح في هذه الرخصة باستغلال دراجتين مائيتين فقط.

- تم تحديد هذا العدد من أجل:
- تفادي الاكتظاظ داخل المجال البحري
- الحفاظ على سلامة المصطافين
- تسهيل مراقبة النشاط من طرف الجهات المختصة

7. أنواع الدراجات المائية:

- ❖ الدراجات المائية المستعملة في النشاط تكون من الأنواع التالية:
- PIDAL / 2 / PLACE أو PIDAL / 4 / PLACE
- وهي دراجات مائية تعمل بواسطة الدواسات ومخصصة للاستعمال الترفيهي داخل الشاطئ.
- مواصفات تصنيع الدراجات المائية
- في إطار تعزيز شروط السلامة داخل الشاطئ وضمان جودة التجهيزات المستعملة في نشاط كراء الدراجات المائية، يجب أن تكون الدراجات المائية مصنوعة من مواد مقاومة للصدأ مثل البلاستيك المقوى أو مادة البوليستر (Polyester) أو مواد مماثلة تستعمل عادة في تصنيع القوارب الترفيهية.
- ويمنع منعاً كلياً استعمال الدراجات المائية المصنوعة من الحديد أو أي مواد قابلة للصدأ، وذلك تفادياً لأي مخاطر قد تشكلها هذه المواد على سلامة المصطافين أو على البيئة البحري

8. نظام تسمية وترقيم الدراجات المائية:

- ❖ يتكون الرقم التسلسلي لكل دراجة مائية من:
- ❖ اختصار الاسم الشخصي والاسم العائلي بالحروف اللاتينية + رقم المركبة.
- ❖ مثال:

ELB / 001 ELB / 200

ويجب أن يكون هذا الرقم:

- ✓ مسجلاً في الرخصة
- ✓ مسجلاً في البطاقة المعلوماتية للدراجات المائية.
- ✓ مسجلاً في شهادة التأمين.
- ✓ مثبتاً على هيكل الدراجة المائية.

9. البطاقة المعلوماتية للدراجة المائية:

- ✓ كل دراجة مائية يجب أن تتوفر على بطاقة معلوماتية خاصة بها.
- ✍ جدول البطاقة المعلوماتية

المعلومات	البيان
ELB / 001	اسم الدراجة المائية
PIDAL / 2 / PLACE أو PIDAL / 4 / PLACE	نوع الدراجة
أزرق	اللون
ELB / 001	الرقم التسلسلي
حسب نوع الدراجة	عدد الركاب المسموح
Bilal elbatiui	اسم صاحب الرخصة
حسب رأي اللجنة جيدة سيئة	حالة الدراجة

❖ نموذج للبطاقة المعلوماتية الخاصة بالدراجة المائية



المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC



رخصة لموسم الصيفي 2026
عمالة المضيق-الفنيدق



ROYAUME DU MAROC
CARTE D'IDENTIFICATION DU PEDALO

المملكة المغربية
بطاقة تعريف الدراجة المائية

Propriétaire: BILAL ELBATIUI	المالك: بلال البطيوي
Nom du pedalo: ELB/001	اسم الدراجة: ELB/001
Type: PIDAL/4/PLACE	النوع: مقاعد / 4 / بيدال
Couleur: Bleu	اللون: أزرق
Numero de serie: ELB/001	الرقم التسلسلي: ELB/001
Longueur : 4 MÈTRES	الطول: 4 أمتار
Largeur: 1.90m	العرض: 1.90 متر
Nombre de places: 4 passagers	عدد الركاب: أشخاص 4
Materiau: Polyester	المادة: بوليستر
Annee de fabrication: 2025	سنة الصنع: 2025



أهمية إدراج رمز QR في البطاقة المعلوماتية يساهم إدراج رمز QR في البطاقة المعلوماتية للدراجة المائية في تسهيل عملية التعرف الفوري على جميع بياناتها بشكل رقمي ودقيق، مما يمكن الجهات المختصة من الولوج السريع إلى معلومات الترخيص، التأمين، وهوية صاحب الرخصة. كما يعزز هذا النظام من شفافية التتبع، ويساعد على محاربة أي تلاعب أو استعمال غير قانوني، إضافة إلى تحسين جودة المراقبة وتحديث المعطيات بشكل مستمر، في إطار رقمنة وتحديث تدبير هذا النشاط.

10. شهادة التأمين للدراجات المائية :

❖ يجب أن تتوفر كل دراجة مائية على شهادة تأمين خاصة بها.

أهمية اعتماد البطاقة المعلوماتية للدراجات المائية

يهدف اعتماد نظام البطاقة المعلوماتية للدراجات المائية إلى تعزيز تنظيم هذا النشاط الترفيهي داخل الشاطئ وتسهيل مراقبته من طرف الجهات المختصة، وذلك من خلال توفير وسيلة تعريف واضحة لكل دراجة مائية مستعملة في نشاط الكراء.

✓ يسمح هذا النظام بما يلي:

- التعرف على صاحب الدراجة المائية بشكل واضح.
 - تحديد نوع الدراجة ومواصفاتها الأساسية.
 - التحقق من الرقم التسلسلي الخاص بكل دراجة مائية.
 - مطابقة المعلومات المسجلة في البطاقة المعلوماتية مع الوثائق المرتبطة بها، مثل شهادة التأمين والرخصة. وبذلك يصبح نشاط كراء الدراجات المائية أكثر تنظيمًا وقابلًا للتتبع من طرف الجهات المختصة.
- كما يساهم هذا النظام في الحد من أي تلاعب محتمل، إذ إن ارتباط البطاقة المعلوماتية بكل من الرخصة وشهادة التأمين والرقم المثبت على الدراجة المائية يجعل من الصعب تغيير الدراجة أو استعمال دراجات غير مصرح بها داخل الشاطئ.
- ومن جهة أخرى، يمنح اعتماد نموذج بطاقة معلوماتية للدراجات المائية طابعًا إداريًا وتنظيميًا واضحًا للنشاط، خاصة وأن تصميم هذه البطاقة مستوحى من مبدأ البطاقة الرمادية الخاصة بالمركبات، وهو ما يسهل عملية المراقبة ويجعل النظام أكثر وضوحًا وقابلية للتطبيق.
- ويأتي هذا المقترح كذلك في إطار تطوير النظام المعمول به سابقًا، والذي كان يعتمد في الغالب على طلب الرخصة وشهادة التأمين فقط، دون وجود وسيلة تعريف تقنية واضحة لكل دراجة مائية. أما اعتماد البطاقة المعلوماتية فيشكل خطوة إضافية نحو تنظيم هذا النشاط بشكل أكثر احترافية، ويساهم في إرساء نظام حديث يضمن الشفافية وسهولة المراقبة ويحارب مختلف أشكال العشوائية داخل الشاطئ.

❖ طريقة الحصول على شهادة التأمين:

- ❖ يتم تقديم البطاقة المعلوماتية الخاصة بكل دراجة مائية إلى شركة التأمين.
- ❖ تعتمد شركة التأمين على هذه البطاقة المعلوماتية من أجل ملء المعلومات الخاصة بالدراجة المائية داخل شهادة التأمين.

❖ بعد الحصول على شهادة التأمين يجب تقديم:

- ❖ شهادة التأمين الخاصة بالدراجة.
- ❖ نسخة من البطاقة المعلوماتية الخاصة بها.
- ✓ ويجب أن تكون المعلومات متطابقة بين الوثيقتين، خصوصًا:
- ✓ اسم صاحب الرخصة.
- ✓ اسم الدراجة.
- ✓ نوع الدراجة.
- ✓ الرقم التسلسلي.

11. الوثائق الواجب توفرها بعد تسليم الرخصة:

- ❖ بعد الحصول على الرخصة النهائية يجب على صاحب الرخصة أن يتوفر على:
 - ✓ نسخة من الرخصة.
 - ✓ البطاقة المعلوماتية لكل دراجة مائية.
 - ✓ شهادة التأمين الخاصة بكل دراجة مائية.
- ⊕ ويجب أن تكون هذه الوثائق مطابقة للمعلومات المسجلة في الرخصة.

12. شروط استعمال الدراجات المائية:

- ⊕ يمنع كراء الدراجات المائية لمن هم أقل من 18 سنة
- ⊕ يمنع استعمال الدراجات المائية من طرف النساء الحوامل
- ⊕ يمنع استعمال الدراجات المائية من طرف الأطفال الصغار حتى مع أولياء أمورهم
- ⊕ مدة الكراء القصوى ساعة واحدة
- ⊕ ارتداء سترة النجاة إجباري
- ⊕ يمنع منعاً كلياً إضافة أي راكب فوق العدد المسموح به في الدراجة المائية
- ⊕ يمنع منعاً كلياً كراء الدراجات المائية عند هيجان البحر رياح قوية ضباب كثيف

13. توقيت العمل:

- ⊕ يتم مزاولة النشاط من:
 - ✓ التاسعة صباحاً إلى الثامنة مساء

14. المسافة المسموح بها داخل البحر:

- ✗ لا يسمح للدراجات المائية بالابتعاد أكثر من 300 متر عن الشاطئ.

15. معدات السلامة:

✓ جدول معدات السلامة

رقم	معدات السلامة	الغرض	الحالة
1	سترات النجاة	سلامة الركاب	إجباري
2	حبال الإنقاذ	حالات الطوارئ	إجباري
3	صندوق الإسعافات الأولية	إسعافات أولية	إجباري
4	صافرة الإنقاذ	طلب المساعدة	إجباري
5	منظار للمراقبة (Jumelles)	مراقبة المجال البحري	إجباري
6	برج مراقبة	مراقبة النشاط	حسب موافقة الجهات المختصة

16. خطة التدخل في حالة الطوارئ في البحر:

✧ من أجل تعزيز السلامة داخل الشاطئ يقترح هذا المشروع اعتماد خطة تدخل سريعة بالتنسيق مع الوقاية المدنية.

❖ مبدأ الخطة:

▪ يقوم صاحب الرخصة بالمساهمة بمبلغ مالي رمزي وغير مرتفع لدى إدارة الوقاية المدنية.

✧ وذلك بهدف:

✓ دعم وسائل التدخل البحري

✓ ضمان توفر مراكب تدخل عند الطوارئ .

✓ قارب صغير من نوع الكاياك خاص لتدخل

السريع

❖ طريقة الأداء:

▪ تتم العملية على الشكل التالي:

✓ بعد استكمال جميع شروط الملف تقوم الجهات المختصة بدراسة الطلب.

✓ في حالة الموافقة الأولية يتم تسليم صاحب الطلب وثيقة موجهة إلى إدارة الوقاية المدنية.

✓ يقوم صاحب الطلب بدفع المبلغ المحدد لدى إدارة الوقاية المدنية.

✧ بعد الأداء تمنح الوقاية المدنية:

✓ ورقة تثبت الموافقة على الطلب.

✓ وصل أو وثيقة تبين المبلغ المؤدى

✓ ويتم إرفاق هذه الوثيقة بملف

الرخصة.

❖ الزامية توفر قارب مراقبة من نوع كاياك (Kayak)

في إطار تعزيز شروط السلامة داخل المجال البحري وتنظيم حركة الدراجات المائية بالقرب من الشاطئ، يجب على كل صاحب رخصة استغلال نشاط كراء الدراجات المائية أن يتوفر على قارب مراقبة من نوع كاياك (Kayak).

يخصص هذا القارب حصرياً لمهام المراقبة والمتابعة داخل البحر، ويستعمل لمواكبة حركة الدراجات المائية والتأكد من احترام المجال البحري المحدد للنشاط، ومنع اقتراب الدراجات المائية من منطقة المصطافين أو خروجها عن المسافة المسموح بها.

كما يمكن استعمال الكاياك لمراقبة توقيت استعمال كل دراجة مائية، والبقاء قريباً من المستعملين داخل البحر من أجل التدخل السريع في حالة وقوع أي طارئ أو طلب للمساعدة.

ويمنع منعاً كلياً استعمال قارب الكاياك في أي نشاط آخر غير المراقبة والتدخل عند الضرورة، كما يمنع كراؤه أو تسليمه لأي شخص آخر أو استعماله لأغراض ترفيهية.

ويجب أن يكون قارب الكاياك مجهزاً بالوسائل الأساسية للسلامة، من بينها:

- حبل للإنقاذ
- سترة نجاة إضافية تستعمل عند الضرورة أثناء المراقبة داخل البحر

ويهدف اعتماد هذا القارب إلى تعزيز مستوى السلامة داخل المجال البحري وضمان مراقبة مستمرة لنشاط الدراجات المائية، بما يساهم في حماية المصطافين وتنظيم هذا النشاط الترفيهي في إطار مسؤول وآمن.

نظام الاتصال في حالة الطوارئ:

❖ في حالة وقوع حادث أو طارئ:

- ✳ يتم الاتصال مباشرة بفرق الإنقاذ.
- ✳ يكون الاتصال عبر المساعد الذي يعمل مع صاحب الرخصة.
- ✳ وهو منقذ بحري مؤهل للتدخل الأولي.
- وبذلك يتم ضمان سرعة التدخل في الحالات الطارئة داخل المجال البحري.

17. الكشك التنظيمي:

- يتم توفير كشك صغير لتنظيم النشاط.
- وسيتم وضع الكشك في مكان مناسب بعيد نسبياً عن تجمع المصطافين مع احترام التنظيم العام للشاطئ.
- في حالة تمت الموافقة على الكشك التنظيمي فالمسافة الخاصة بالكشك تحددها اللجنة المختصة.

فائدة الكشك التنظيمي:

- ➔ تنظيم عملية كراء الدراجات المائية.
- ➔ تقديم التعليمات الخاصة بالسلامة للمكثري.
- ➔ يتوفر على الإسعافات الأولية عند الحاجة.
- ➔ تعليق لوحة السلامة الخاصة باستعمال الدراجات المائية.
- ➔ نشر ملصقات توعوية للحفاظ على نظافة الشاطئ والبيئة البحرية.

18. برج المراقبة:

✪ يمكن تجهيز الكشك ببرج صغير للمراقبة مزود بمنظار لمتابعة حركة الدراجات المائية داخل المجال البحري.
➤ ملحوظة

في حالة عدم موافقة الجهة المختصة على إنشاء برج مراقبة خاص بالنشاط، يمكن . بعد موافقة الجهات المختصة . اعتماد إمكانية الاستفادة من برج المراقبة التابع للوقاية المدنية الموجود في الشاطئ. ويهدف هذا الإجراء إلى تعزيز التنسيق مع الجهات المكلفة بسلامة الشواطئ، ومتابعة النشاط البحري عند الحاجة، وكذلك حفظًا على عدم الاكتظاظ داخل الشاطئ وتفادي تكاثر أبراج المراقبة.

19. لوحة السلامة في الشاطئ:

- يجب وضع لوحة واضحة قرب الكشك تتضمن القواعد التالية:
- ✪ يمنع كراء الدراجات المائية لمن هم أقل من 18 سنة.
- ✪ يمنع استعمال الدراجات المائية من طرف النساء الحوامل.
- ✪ يمنع استعمال الدراجات المائية من طرف الأطفال الصغار حتى مع أولياء أمورهم.
- ✪ مدة الكراء القصوى ساعة واحدة.
- ✪ ارتداء سترة النجاة إجباري.
- ✪ يمنع منغًا كليًا إضافة أي راكب فوق العدد المسموح به في الدراجة المائية.
- ✪ يمنع تجاوز المنطقة المحددة بالعوامات.
- ✪ يمكن استعمال صافرة الإنقاذ عند الحاجة لطلب المساعدة أو في حالة الطوارئ.
- ✪ احترام تعليمات المسؤولين
- ✪ يمنع منعًا كليًا كراء الدراجات المائية عند الاضطرابات الجوية مثل: هيجان البحر. رياح قوية. ضباب كثيف.



20. الموارد البشرية:

- ✪ يلتزم صاحب الرخصة بتوفير مساعد حاصل على شهادة الإنقاذ البحري للسنة الجارية.
- ✪ كما يتعهد صاحب الرخصة بتوفير قارب مراقبة من نوع كاياك (Kayak) ، يستعمل خصيصًا لمراقبة نشاط الدراجات المائية داخل المجال البحري والتدخل عند الضرورة، وذلك من أجل المساهمة في تعزيز شروط السلامة وتنظيم حركة الدراجات المائية داخل الشاطئ.

21. لجنة المراقبة وتتبع نشاط الدراجات المائية:

- ✪ يتم إحداث لجنة مختصة لمراقبة نشاط كراء الدراجات المائية داخل الشاطئ، وتتكون هذه اللجنة من ممثلين عن الجهات المختصة.
- ✪ تقوم هذه اللجنة بزيارات ميدانية دورية لمراقبة مدى احترام أصحاب الرخص للشروط والتنظيمات المعمول بها.
- ✪ تقوم اللجنة بتحرير تقارير حول كل صاحب رخصة، وفي حالة تسجيل مخالفات كثيرة يمكن للجهات المختصة: فرض غرامة مالية عن كل مخالفة.
- ✪ أو عدم تجديد الرخصة في السنة الموالية.



طريقة الحصول على الرخصة

بناءً على التنظيم الذي تم وضعه في هذا المقترح البسيط، يمكن شرح طريقة الحصول على الرخصة بشكل واضح حتى يتم فهمه بالطريقة الصحيحة للجهة التي ستطلع على الملف. الفكرة هي أن الرخصة تمر بعدة مراحل تنظيمية.

إعداد الملف الإداري

يبدأ صاحب الطلب بإعداد ملف يحتوي على الوثائق الأساسية، مثل:

- طلب خطي للحصول على رخصة كراء الدراجات المائية
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية
- صورتان شمسيتان
- رقم الهاتف والعنوان
- البطاقة المعلوماتية لكل دراجة مائية

كما يجب أن يتوفر صاحب الطلب على مساعد حاصل على شهادة الإنقاذ البحري للسنة الجارية.

إعداد الوثائق التقنية للدراجات المائية

يجب أن تكون كل دراجة مائية مجهزة بالوثائق التالية:

- البطاقة المعلوماتية الخاصة بالدراجة المائية
- شهادة التأمين الخاصة بالدراجة
- الرقم التسلسلي المثبت على الدراجة
- تحديد نوع الدراجة (PIDAL / 2 / PLACE) أو (PIDAL / 4 / PLACE)

ويجب أن تكون المعلومات متطابقة بين الدراجة، البطاقة المعلوماتية، وشهادة التأمين.

تقديم الملف للجهة المختصة

يتم تقديم الملف إلى الجهة المختصة بتدبير الشاطئ (الجماعة أو السلطة المحلية أو العمالة حسب التنظيم المحلي).

بعد تقديم الملف تقوم الجهة المختصة بدراسة الوثائق للتأكد من:

- اكتمال الملف الإداري
- احترام الشروط التنظيمية للمشروع
- توفر شروط السلامة

المعاينة الميدانية

بعد قبول الملف مبدئياً، تقوم لجنة مختصة بزيارة ميدانية لمكان النشاط.

تقوم اللجنة بالتحقق من:

- حالة الدرجات المانية
- توفر البطاقة المعلوماتية لكل دراجة
- توفر شهادة التأمين
- توفر معدات السلامة
- موقع الكشك التنظيمي
- احترام شروط التنظيم داخل الشاطئ
- التحقق من توفر قارب مراقبة من نوع كاياك (Kayak) مخصص لمراقبة نشاط الدرجات المانية داخل البحر والتدخل عند الضرورة.
- التأكد من أن قارب الكاياك مجهز بحبل للإنقاذ وسترة نجاة إضافية للاستعمال عند الحاجة أثناء المراقبة داخل المجال البحري.

التنسيق مع الوقاية المدنية

ضمن خطة السلامة المقترحة في المشروع، يتم التنسيق مع الوقاية المدنية لضمان إمكانية التدخل السريع في الحالات الطارئة داخل البحر.

وقد يتضمن ذلك مساهمة رمزية لدعم وسائل التدخل البحري حسب ما تحدده الجهات المختصة.

منح الرخصة

إذا تبين للجنة المختصة أن جميع الشروط مستوفاة، تقوم الجهة المختصة بمنح رخصة استغلال نشاط كراء الدرجات المانية. وتكون هذه الرخصة مرتبطة بعدة التزامات، منها:

- احترام شروط السلامة
- عدم تجاوز عدد الدرجات المسموح بها
- احترام المسافة المحددة داخل البحر
- الالتزام بتعليمات الجهات المختصة

المراقبة بعد منح الرخصة

بعد بدء النشاط يمكن أن تقوم لجنة المراقبة بزيارات ميدانية للتأكد من احترام القوانين والتنظيمات. وفي حالة تسجيل مخالفات قد يتم:

- توجيه إنذار
- فرض غرامة مالية
- أو عدم تجديد الرخصة في السنة الموالية.

❖ ميثاق احترام السلامة والنظام داخل الشاطئ

- يلتزم صاحب الرخصة بمزاولة نشاط كراء الدرجات المانية في إطار يحترم قواعد السلامة والتنظيم المعمول بها داخل الشواطئ، مع الحرص على حماية سلامة المصطافين وتنظيم الحركة داخل المجال البحري.
- كما يتعهد صاحب الرخصة باحترام التعليمات الصادرة عن السلطات المحلية والجهات المختصة، والتعاون مع فرق الإنقاذ والوقاية المدنية والمنقذين البحريين، وذلك بهدف ضمان ممارسة هذا النشاط الترفيهي في ظروف آمنة ومنظمة.
- ويؤكد صاحب الرخصة التزامه بالمحافظة على نظافة الشاطئ واحترام البيئة البحرية، والعمل على توعية مستعملي الدرجات المانية بأهمية احترام القواعد المنظمة للنشاط وعدم تعريض سلامة الآخرين لأي خطر.

❖ بعض الأسباب التي قد تؤدي إلى رفض الطلبات

في إطار تنظيم نشاط كراء الدراجات المائية داخل الشاطئ وضمان احترام الشروط القانونية والتنظيمية المعمول بها، تحتفظ الجهة المختصة بحق رفض أي طلب للحصول على رخصة استغلال إذا تبين أن الملف لا يستوفي الشروط المطلوبة.

ومن بين الحالات التي قد تؤدي إلى رفض الطلب:

- عدم اكتمال الملف الإداري أو غياب الوثائق الأساسية المطلوبة.
- تقديم معلومات غير صحيحة أو غير مطابقة للواقع داخل الملف.
- عدم توفر شروط السلامة الضرورية المرتبطة بالدراجات المائية أو معدات السلامة.
- عدم توفر البطاقة المعلوماتية أو شهادة التأمين الخاصة بالدراجات المائية.
- عدم توفر مساعد حاصل على شهادة الإنقاذ البحري.
- عدم مطابقة الدراجات المائية للشروط التقنية أو وجود عيوب قد تشكل خطرًا على المستعملين.
- عدم احترام التنظيم المعتمد داخل الشاطئ أو تجاوز العدد المسموح به من الدراجات المائية.
- التأكد من أن قارب الكاياك مجهز بحبل للإنقاذ وسترة نجاة إضافية للاستعمال عند الحاجة أثناء المراقبة داخل المجال البحري.
- التحقق من توفر قارب مراقبة من نوع كاياك (Kayak) مخصص لمراقبة نشاط الدراجات المائية داخل البحر والتدخل عند الضرورة.

كما يمكن للجهة المختصة رفض الطلب إذا تبين خلال دراسة الملف أو أثناء المعاينة الميدانية أن النشاط المقترح قد يؤدي إلى إحداث فوضى داخل الشاطئ أو يشكل خطرًا على سلامة المصطافين. ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان احترام القوانين المنظمة للأنشطة البحرية داخل الشواطئ والحفاظ على سلامة المصطافين وتنظيم الفضاء البحري بطريقة مسؤولة وأمنة.

❖ المخالفات التي قد تؤدي إلى سحب الرخصة

في إطار ضمان احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها داخل الشاطئ، وفي سبيل حماية سلامة المصطافين وتنظيم النشاط البحري، يمكن للجهات المختصة اتخاذ إجراءات تاديبية في حق صاحب الرخصة في حالة تسجيل مخالفات تتعلق بعدم احترام الشروط المنظمة للنشاط.

ومن بين المخالفات التي قد تؤدي إلى توجيه إنذار أو فرض غرامة مالية أو سحب الرخصة:

- كراء الدراجات المائية دون احترام شروط السلامة المعمول بها.
- عدم توفير معدات السلامة الضرورية أو إهمال صيانتها.
- السماح باستعمال الدراجة المائية من طرف أشخاص تقل أعمارهم عن 18 سنة.
- إضافة عدد من الركاب يفوق العدد المسموح به في الدراجة المائية.
- السماح باستعمال الدراجات المائية في ظروف جوية غير مناسبة مثل هيجان البحر أو الرياح القوية أو الضباب الكثيف.
- عدم احترام المسافة المحددة داخل البحر أو تجاوز المجال المسموح به للنشاط.
- عدم احترام التعليمات الصادرة عن الجهات المختصة أو فرق الإنقاذ داخل الشاطئ.
- تقديم معلومات غير صحيحة في البطاقة المعلوماتية للدراجة المائية أو تغييرها دون الرجوع إلى الجهة المختصة.
- استعمال دراجات مائية غير مصرح بها أو غير مسجلة ضمن الرخصة.
- وفي حالة تسجيل مخالفات متكررة أو خطيرة، يمكن للجهات المختصة اتخاذ الإجراءات اللازمة والتي قد تشمل:
 - توجيه إنذار رسمي لصاحب الرخصة.
 - فرض غرامة مالية حسب ما تحدده الجهات المختصة.
 - أو سحب الرخصة وعدم تجديدها خلال الموسم الموالي.
- ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان احترام القواعد المنظمة للنشاط وتعزيز شروط السلامة داخل الشاطئ.

❖ مدة صلاحية الرخصة

- ❖ تمنح رخصة استغلال نشاط كراء الدراجات المائية لمدة موسم صيفي واحد، ويتم تجديدها في بداية كل موسم بعد دراسة وضعية صاحب الرخصة والتأكد من احترامه لجميع الشروط والتنظيمات المعمول بها داخل الشاطئ.
- ويخضع تجديد الرخصة لمراجعة سجل النشاط وتقارير المراقبة التي قد تكون أعدتها اللجنة المختصة خلال الموسم السابق.
- ❖ وفي حالة تسجيل مخالفات خطيرة أو متكررة، يمكن للجهة المختصة رفض تجديد الرخصة للموسم الموالي.
- كما يمكن النظر في طلب التجديد إذا قدم صاحب الرخصة وثيقة تثبت تسوية وضعيته، مرفوقة بتعهد أو تصريح يلتزم من خلاله باحترام القوانين والتنظيمات المعمول بها مستقبلاً.
- ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان احترام شروط السلامة والتنظيم داخل الشاطئ وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمصطافين.

نظام المحافظة على البطاقة المعلوماتية للدراجات المائية

في إطار تنظيم نشاط كراء الدراجات المائية وضمان وضوح المسؤوليات المرتبطة بكل دراجة مائية، يجب على صاحب الرخصة الاحتفاظ بالبطاقة المعلوماتية الخاصة بكل دراجة مائية ضمن الوثائق الأساسية المرتبطة بالنشاط.

تعتبر البطاقة المعلوماتية وثيقة تعريفية رسمية للدراجة المائية، وتتضمن المعلومات الأساسية المتعلقة بها، مثل اسم الدراجة، نوعها، لونها، رقمها التسلسلي، واسم صاحب الرخصة المرتبط بها.

ولا يجوز تغيير أي معلومة واردة في هذه البطاقة المعلوماتية دون الرجوع إلى الجهة المختصة والحصول على الموافقة اللازمة، وذلك حفاظاً على شفافية المعلومات وتسهيل عمليات المراقبة والتنظيم.

وفي حالة بيع الدراجة المائية أو انتقال ملكيتها إلى شخص آخر، يجب القيام بتحديث المعلومات المسجلة في البطاقة المعلوماتية لدى الجهة المختصة، بحيث يتم تسجيل اسم المالك الجديد وإدراج التعديلات اللازمة على الوثائق المرتبطة بها، بما في ذلك شهادة التأمين إن وجدت.

ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان تتبع ملكية الدراجات المائية وتنظيم استعمالها داخل الشاطئ، على غرار النظام المعتمد في تسجيل المركبات، بما يساهم في تسهيل المراقبة وتحديد المسؤوليات بشكل واضح.

المقترح التنظيمي لإحداث شركة لتدبير نشاط كراء الدراجات المائية بدون محرك

1. الإطار العام

في إطار التوجهات الجديدة الرامية إلى تنظيم أفضل للأنشطة الترفيهية البحرية، واعتماد نموذج مهني قائم على شركات منظمة، يقترح هذا المشروع إحداث شركة مختصة في تدبير نشاط كراء الدراجات المائية، تعمل وفق القوانين الجاري بها العمل، وتخضع لمراقبة الجهات المختصة.

ويهدف هذا التوجه إلى:

- تعزيز الاحترافية في تدبير النشاط
- ضمان احترام شروط السلامة
- تسهيل المراقبة والتتبع
- الحد من العشوائية داخل الشواطئ

2. الشكل القانوني المقترح

يقترح إحداث شركة بإحدى الصيغ التالية:

- شركة ذات مسؤولية محدودة ← (SARL) الأنسب
- أو شركة ذات مسؤولية محدودة بشريك واحد (SARL AU)

◆ مزايا هذا الاختيار:

- سهولة التأسيس
- مرونة في التسيير
- حماية قانونية للمسير

◆ 3. موضوع الشركة

تختص الشركة في:

- كراء الدراجات المائية
- تنظيم الأنشطة الترفيهية البحرية
- تأطير واستقبال المصطافين
- احترام شروط السلامة والتنظيم داخل الشاطئ

◆ 4. الهيكل التنظيمية للشركة

المسير (Gérant)

- مسؤول عن التسيير العام
- يمثل الشركة أمام الجهات المختصة
- يسهر على احترام القوانين
- المسؤول عن السلامة
- يتابع شروط السلامة يومياً
- ينسق مع الوقاية المدنية

المستخدمون

- استقبال الزبناء
- تنظيم عملية الكراء
- مراقبة احترام القواعد

◆ 5. التزامات الشركة

تلتزم الشركة بـ:

- احترام جميع القوانين المنظمة للشواطئ
 - توفير معدات السلامة (كما هو مفصل في المشروع)
 - احترام المسافة البحرية المحددة (300 متر)
 - منع الاستعمال غير القانوني (أقل من 18 سنة...)
 - التأمين على جميع الدراجات المائية
 - اعتماد نظام الترقيم والبطاقة المعلوماتية
-

◆ 7. النظام المالي والإداري

تعتمد الشركة:

- سجل تجاري قانوني
 - محاسبة منظمة
 - فواتير رسمية للزبناء
 - أداء الضرائب والرسوم القانونية
-

◆ 8. العلاقة مع الجهات المختصة

تلتزم الشركة بـ:

- التعاون الكامل مع السلطات المحلية
 - احترام تعليمات لجان المراقبة
 - تسهيل عمليات التفتيش
 - تقديم تقارير عند الطلب
-

أولوية أصحاب المشروع في إطار الشركة

وفي حالة اعتماد هذا التوجه الجديد القائم على إسناد الرخص للشركات، فإننا نؤكد استعدادنا الكامل للانخراط في هذا الإطار القانوني من خلال إحداث شركة مخصصة لهذا النشاط.

كما نؤكد أن أصحاب هذا المشروع، باعتبارهم المبادرين بإعداده ووضع تصور تنظيمي متكامل له، يعتبرون من أولى الجهات المؤهلة لتجسيده في إطار شركة، بالنظر إلى:

- خبرتهم الميدانية
- جاهزية المشروع من الناحية التقنية
- التزامهم باحترام القوانين
- "نحن مستعدون للامتثال للنموذج الجديد عبر شركة، ونحن مؤهلون لذلك"

الخاتمة

وفي ختام هذا المشروع، نؤكد أن هذا المقترح لا يندرج فقط ضمن إطار نشاط ترفيهي بسيط، بل يشكل رؤية متكاملة تهدف إلى تنظيم قطاع كراء الدراجات المائية داخل الشواطئ وفق مقاربة احترافية، تقوم على احترام شروط السلامة، وتعزيز جودة الخدمات، والمساهمة في تنشيط الاقتصاد المحلي.

كما نؤكد انخراطنا التام في التوجهات الجديدة التي تعتمدها الجهات المختصة، خاصة تلك المتعلقة بإسناد تدبير هذا النوع من الأنشطة إلى شركات منظمة، مع تأكيد استعدادنا الكامل لإحداث شركة تستجيب لجميع الشروط القانونية والتنظيمية المعمول بها، وتجسد هذا المشروع على أرض الواقع في إطار مسؤول ومنظم.

وإذ نضع هذا المشروع بين أيديكم، فإننا نجدد التزامنا الكامل بالامتثال لجميع القوانين والتوجيهات، والعمل تحت إشراف السلطات المختصة، بما يضمن نجاح هذا النشاط وتحقيق الأهداف المرجوة منه، في انسجام تام مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الرامية إلى دعم الشباب وتشجيع المبادرات الحرة وتعزيز التنمية المستدامة.

ونأمل منكم التفضل بدراسة هذا المشروع بعناية، ومنحنا فرصة تنزيله، لما يحمله من قيمة مضافة حقيقية على مستوى تنظيم الشاطئ وخدمة المصطافين، مع استعدادنا التام للتعاون والانخراط في أي صيغة تنظيمية ترونها مناسبة.

وفي الأخير، نتقدم إليكم بخالص عبارات الشكر والتقدير على مجهوداتكم المتواصلة في خدمة الصالح العام، وعلى دعمكم المتواصل لفائدة الشباب حاملي المشاريع.

المضيق – الفندق